



كلية العلوم القانونية والإقتصادية والإجتماعية بأكادير





دروس ومحاضرات
ونماذج إمتحانات سابقة
تجـــدونها بالمنتــــدى الطــــلابي
www.fsjes-agadir.info

المعمول بها

المالية العامة = علم المالية = علم يدرس نشاط مالي للدولة من الموارد. النفقات من الدولة، المجالات الضرائب، المؤسسات
=> الفكر الكلاسيكي لقانون الميزانية: القرن 18 . 19 . بداية القرن 20

مرحلة الدولة الحارسة = الدولة لم تكن لها وظائف ذات طابع اقتصادي، كانت فقط تكتفي بمراقبة أمور الشرائع و لا تتدخل في المجال الاقتصادي، كانت تكتفي ببعض المجالات كالبنايات التحتية من طرق... سدود... بحجة رأية المذهب الليبرالي و المبادرة الحرة الفردية من دعه يعمل دعه يمر. كانت المبادرة الفردية محترمة. الدولة نفقاتها محدودة، تلك موارد مالية من ضرائب. في هذه المرحلة كانت تعتمد على الضرائب الغير المباشرة تشجيعا للمبادرة الفردية، كما كانت الدولة تلجأ إلى الاقتراض باعتباره ضريبة مؤجلة يؤديها المواطن ضمنيا. وفي هذه المرحلة كان يحكم على الدولة من حيث سياستها المالية من. مالية الدولة خلال هذه المرحلة مالية محايدة.

ظهرت مشكلات احتكارية بشكل كبير، مما أدى إلى احتكار الثروة و ترتب عليها سوء التوزيع الثروة من مع اكتفاء الدولة بالمراقبة تحت شعار المصلحة العامة، لتكون هذه الأحداث بداية الأزمات الاقتصادية التي انتهت بالأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1929، ليختل توازن السوق من العرض، الطلب من كساد اقتصادي من الغذائية بالمواد ... وإغلاق مصانع الإنتاج الخام من، وتفاقم البطالة لـ 12 مليون عاطل أمريكا من.

بداية 1930 ظهرت نظرية كينز Keyn = نظرية محاربة الأزمة الاقتصادية من قبل ... بضرورة تدخل الدولة، تدخل جزئي. لتشجيع الإنفاق و حماية الاستهلاك للخروج من الأزمة، كينز أكد على وجوب تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لتكون بداية الدولة الوظيفية = مالية متدخلة.

مرحلة الدولة الوظيفية = تدخل الدولة في الجانب الاقتصادي، تحقيق توازنات اقتصادية من. في الجانب الاجتماعي ... والاستثمار الوطني. في هذه المرحلة لم تكن الدولة ذات ربح دائم، كان الهدف هو تحقيق التوازن الاقتصادي من تشغيل العاطلين... من كما عملت الدولة على إرجاع المستثمرين الأموال وتقديم إعانات، كما عملت ...
في الجانب الاجتماعي تدخلت الدولة لمحاربة الفقر، تقديم إعانات للمحتاجين، تقديم خدمات اجتماعية من تعليم... صحة من خلال هذه المرحلة تسمى الدولة بالدولة الراعية المتدخلة، ليتسع مجال تدخلها، وبذلك نفقاتها كبيرة، ليطرح مشكل الموارد... كيف ستغطي نفقاتها...؟؟

كينز Keyn = اقترح تمويل العجز عن طريق الاقتراض الذي أصبح ممكنا في هذه المرحلة، بهذا المنطق أصبحنا نتحدث عن المالية الوظيفية، ذات أهداف اقتصادية اجتماعية.

علم المالية في الدول ذات النظام الاشتراكي ومن الدول النامية، دول العالم الثالث ⟸

بداية النظام الاشتراكي سنة 1917 بنجاح الثورة الروسية. الدولة تتدخل في جميع المجالات، وهيمنت على وسائل الإنتاج "التخطيط المركزي الشامل". الحرية المالية هي من أصول التعاونيات.

هذا النظام انهار بانهيار الاتحاد السوفياتي لتتحول مجموعة من الدول من المذهب الاشتراكي لتأخذ طريق المذهب الليبرالي "نظام السوق".

الدول النامية بداية الاستقلال "كانت تعيش الفقر، الأمية، البطالة... غياب البنية التحتية، عملت هذه على تنمية الشعب باتباع مخططات تحقيق من أجل الشغل، محاربة الأمية، فهي ضرائب غير مباشرة وتدخل الاقتراض من هذه الدول لدى الخارج المؤسسات الدولية الحرة والبنك".

كانت هذه الدول تعاني من كثرة القروض، وضعف المداخيل، لتستطيع تسديدها، لما فرض سياسة التقويم تفويت مجموعة من المؤسسات العمومية للقطاع الخاص، تراجع النفقات الاجتماعية، تقليص الدعم على المواد الاستهلاكية التي أثرت على الفئات الشعبية "تقليص مناصب الشغل، تجميد الأجور".

وحدة الميزانية: وضع المداخيل في وثيقة كاملة بكل تفاصيلها بكيفية شاملة وفي وثيقة واحدة.

الميزانية الملحقة: يتعلق الأمر بمرافق تابعة للدولة استقلال مالي، ولا تتمتع بالشخصية المعنوية.

مرافق الدولة مسيرة بطريقة مستقلة "SEGMA" تتمتع بالاستقلال المالي، ولا تتمتع بالشخصية المعنوية، المستشفيات الجامعية، المطبعة الرسمية،

* الحسابات الخصوصية للخزينة: هي عمليات لها طابع خاص تقوم بها الدولة، هي إيرادات غير حقيقية للدولة، تدخل الخزينة مؤقتا وتبقى تسوى في المحددة القانونية.

* مبدأ الوحدة في شمولية المالية => الميزانيات المستقلة = الجماعات الترابية، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي

- الجماعات الترابية، الجماعات المحلية، المجالس، الأقاليم والعمالات، الجهات، الجماعة الحضرية القروية

- المؤسسات العمومية: وحدة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية.

* البرلمان لا يناقش ولا يصادق على الميزانيات المستقلة ← مصادق عليها من ← رئيس المجلس هو الآمر بالصرف الميزانية

- المؤسسات العمومية: مرفق إداري خاص به يقوم بإعداد الميزانية باستقلالية عن الميزانية العامة للدولة.

* الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة = شركة مساهمة كانت تسير بالميزانية الملحقة، عندما أصبحت شركة ذات الشخصية المعنوية والاستقلالية المالية.

* السوكا الوطنية للمحافظة العقارية = كانت من الإدارة لا تتمتع بالشخصية المعنوية، لكن بعد ذلك أصبحت كذلك

8 الشمولية و العمومية => مبدأ عدم المخصصة . مبدأ عدم التخصيص . مبدأ التوازن .

ب المخصصة = أسلوب الناتج الصافي ، ممنوع في المغرب الميزانية ، البرلمان أن يطلع بالعمليات التي تقوم بها

ومة . ينطبق الأمر بالنتائج الخاصة ليس الميزانية المالية .

الاستثناء العمودي = عدم علم البرلمان بتفاصيل الميزانية => معطيات حول جزئيات الميزانية .

ميزانية الدفاع القومي لا تناقش في البرلمان بجزئياتها ، وإنما تناقش بصفة عامة => لا يطلع عليها الرأي العام .

مبدأ عدم التخصيص = منع رصد إيرادات معينة لتغطية نفقة معينة .

كل الإيرادات تدفع في جميع النفقات ، أي أن الإيرادات يمكن أن تصرف في أي نفقة .

الإيرادات تدخل في صندوق ، لا تقسم ، توزع وفق احتياجات كل الحاجيات العامة و نوع المصالح العام .

الاستثناء في مبدأ عدم التخصيص :

حالة التبرعات و الهبات التي تقدمها الأشخاص و التي توجه لجهة معينة => احترام رغبة المتبرع

القروض : حينما تأخذ الدولة قرض لتغطية نفقة معينة .

SEGMA . الحسابات الخصوصية للخزينة .

مبدأ التوازن : الميزانية الكلاسيكية => الدولة الحارسة => ميزانية حسابية => النفقات تعادل الإيرادات

الدولة الحارسة ، البرلمان كان يرفض أن تكون الإيرادات أكبر من النفقات ، و العكس صحيح => استبداد الحكومة .

في حالة الإيرادات أقل من النفقات => الدولة تلجأ إلى القروض الذي كان ممنوعا أو إلى استنزاف الأموال .

الميزانية الحديثة : بعد الأزمة العالمية 1929 => التوازن الاقتصادي و الاجتماعي => لتدخل الدولة [illegible]

الدولة المتدخلة => نفقات أكبر => دولة تدخلية أكثر => العجز عن الإيرادات

العجز = العجز المالي المنظم عوض المفرح للحالات التي تسود في البلد => التخلي عن التوازن الحسابي => تصحيح الأوضاع

الاجتماعية و الاقتصادية => الاقتراض ، استنزاف [illegible] .

سنوية الميزانية : بين يناير و دجنبر . قبل 96 . 2000 كانت الميزانية تبدأ من يوليوز و تنتهي في يونيو

السنة المالية 96 . 2000 لتكون انتقالات من الواجهة الاقتصادية تتزامن مع العطلة .

البرلمان كان يصادق على الميزانية في شهر [illegible] " قاعدة " . في حالة عدم التصويت البرلمان على الميزانية تقديم [illegible]

[illegible] و الطوارئ و المخاطر

الفصل 75 من الدستور الجديد : في حالة عدم التصويت البرلمان على الميزانية يأذن رئيس الحكومة بمرسوم [illegible] يقضي

تحصيل الإيرادات ووقف المشروع الخاصة من النفقات . تجاوز مبدأ السنوية

الاستثناءات الحالية التالية : " مثل سنوية الميزانية " .

النفقات التي لها علاقة بالتسيير [illegible] ذلك الحساب [illegible] [illegible]

النفقات التي لها علاقة [illegible] ولم تصرف [illegible] حساب الخزينة ، النفقة تحول [illegible]

[illegible] الاعتمادات [illegible]

تدبير المال العام => [illegible] عدم [illegible] الميزانية

قاعدة الشمولية و العمومية => مبدأ عدم المقاصة . مبدأ عدم التخصيص . مبدأ التوازن.

=> عدم المقاصة : أسلوب الناتج الصافي ، ممنوع في الميزانية => البرلمان يطلع بالعمليات التي تقوم بها الحكومة . ينطبق الأمر بالناتج الإجمالي للميزانية ".

. الصناديق السوداء : عدم علم البرلمان بتفاصيل الميزانية => عمليات مال خارج الميزانية .

. ميزانية الدفاع الوطني لا تناقش في البرلمان بصفة جزئية وإنما تناقش بصفة عامة => لا يطلع عليها الرأي العام.

=> مبدأ عدم التخصيص : منع رصد إيرادات معينة لتغطية نفقة معينة .

. تجمع الإيرادات تذوب في جميع النفقات . أي أن الإيرادات يمكن أن تصرف في أي نفقة .

. الإيرادات تدفع في وعاء واحد ، لا تقسيم ، توزيع وفقا لتلك الحاجيات العامة وفق الصالح العام.

-> الاستثناء في مبدأ عدم التخصيص :

. حالة الشركات والهبات التي تقدمها الأشخاص و التي يحدد لها جهة معينة => احترام رغبة المشرع

. القروض : حينما تأخذ الدولة قرض لتغطية نفقة معينة .

. الحسابات الخصوصية للخزينة . SEGMA.

=> مبدأ التوازن : الميزانية الكلاسيكية => الدولة الحارسة => ميزانية حسابية => النفقات تعادل الإيرادات

. الدولة الحارسة ، البرلمان كان يرفض أن تكون الإيرادات أكبر من النفقات ، و العكس صحيح => استبداد الحكومة.

. في حالة الإيرادات أقل من النفقات => الدولة تلجأ إلى القروض الذي كان ممنوعا أو إلى استيلاء الأموال.

الميزانية الحديثة : بعد الأزمة العالمية 1929 => التوازن الاقتصادي الاجتماعي => لتدخل الدولة الذي وعقلانية الدولة المتدخلة => نفقات أكبر => دولة تدخلية أكثر => العجز عن الإيرادات

كينز : الوضع المالي المنتظم يعتبر المصحح للحالة التي تسود في البلاد => التخلي عن العجز الحسابي => تصحيح الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية => الاقتراض + استقرار نقدي.

- الميزانية : بين يناير و دجنبر . من 96 . 2000 كانت الميزانية تبدأ يوليوز و تنتهي في يونيو

- هذه الفترة 96 . 2000 لقيت انتقادات من الفاعلين الاقتصاديين " تتزامن مع العطلة ".

- البرلمان كان يصادق على الميزانية في شهر [illegible] " ماي ". في حالة عدم التصويت البرلمان على الميزانية تقديرية الإيرادات ، الطوارئ و المصاريف

- الفصل 75 من الدستور الجديد : في حالة عدم التصويت البرلمان على الميزانية فإن رئيس الحكومة يتخذ مرسوما يقضي بتحصيل الإيرادات وفق المشروع المقدم من النفقات . تجاوز مبدأ السنوية ".

=> الاقتصاد المالي التقليدي : " مبدأ سنوية الميزانية ".

- النفقات التي لها علاقة بالمشروع ، ولا يمكن إنهاؤها في سنة واحدة . ذلك الحساب الميزانية . " نفقات التجهيز "

- النفقات التي لها علاقة بالجو ولم تصرف ، تحت حساب الخزينة ، النفقة تحول إلى ميزانية السنة الموالية

* طرق تقنية حساب الخزينة تساعد في الاعتمادات التكميلية " الاعتمادات الإضافية "

* تجديد آجال العمل " تمديد السنة المالية " . عدم المرسوم الميزانية

⇐ خصوصية حساب الخزينة: في حالة عدم إنفاق المبالغ المحددة
1- الحساب يبقى مفتوحا حتى تلبية كافة المبالغ المحددة. ⇐ ايجابية
- تأخر في إعداد قانون التصفية.
⇐ قاعدة الوحدة. وحدة الميزانية.
- عدم تقديم أرقام حقيقية.
- أحيانا يتم تقديم أرقام معقدة لا تمكن من الرأي العمومي.
- الاجتهادات القضائية الفرنسية ألزمت بدقة الأرقام المحددة من البرلمان.
- يجب تقديم معلومات حقيقية وذلك للمحاسبة.
⇐ تخصيص الميزانية: المواد. النفقات. ⇐ الأجزاء.
⇐ النفقات: التجهيز - التسيير خدمة الدين العمومي. ⇐ الأبواب.
* التسيير: الموظفين الأدوات المعدات ⇐ الفصول.
+ مواد: المديريات.
- الفقرات:
سطور: المبالغ الإجمالية.

* الاستثمار
+ الفصول: الوزارة ⇐ الموظفين - الأدوات المعدات ⇐ مواد خاص بالاستثمار
= المواد: المديريات
- الفقرات: طبيعة المشروع ⇐ المشاريع: بناء ثانوية.
. السطور: وضع النفقة بالتحديد ⇐ مبلغ مالي للأجور.

* تخصيص النفقات في صرف المبالغ في المواد ⇐ المديريات ⇐ موافقة وزير المالية ⇐ التسيير
* الاستثمار: وزير المالية يمكن له تحويل حدود 10% في حالة أكثر من 10% لابد من موافقة رئيس الحكومة وذلك بمرسوم.
- الفقرات:
- السطور: إمكانية التحويل دون الرجوع إلى وزير المالية. ⇐ بمقرر.